20040427-0001a-7

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر رقم ٢٩/أد تاريخ ٢٠٠٠/٧/٣

بيروت في ٢٧ نيسان ٢٠٠٤

الوزير ميشال موسى يلتقي وفدا" من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين، يتسلم مذكرة بالمطالب ويعد بمتابعة الملف وبرفع تقرير بنتائج العمل إلى مجلس الوزراء

قام وفد من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان بمقابلة الرئيس الجديد لهيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين، الوزير ميشال موسى، الذي أوضح لوفد اللجنة الخطة التي ينوي السير بها توصلا" إلى جلاء الحقيقة، مؤكدا" على عدم الرجوع بالملف إلى الوراء كون الهيئة قد قامت برئاسة الوزير السابق فؤاد السعد بجمع كل المعلومات والمعطيات وأنجزت دراستها. وتعهد برفع التقرير إلى مجلس الوزراء فور الانتهاء من دراسته وتصديقه من قبل الهيئة. كما أعرب عن تفهمه لمعاناة الأهالي وقناعته بحقهم بمعرفة الحقيقة، مجددا" القول بتعاطيه من المنظار الإنساني مع هذه القضية.

وقد عبر الوفد عن استيائه من سياسة التمييع والمماطلة التي انتهجها أهل الحكم تاريخيا" وما يزالون مع هذا الملف، محذرا" من "كلمة سر" تحدد السقف لطريقة وحدود التعاطي مع هذا الملف وتقطع على رئيس الهيئة إعلان الحقائق التي تم التوصل إليها.

وانتهى اللقاء بوعد من الوزير بمتابعة هذا الملف بالدقة الذي يتطلبها، وبإعلان الحقائق التي تتوفر لديه. وقد سلم أعضاء الوفد مذكرة إلى الوزير تتضمن مطالب لجنتهم.

مطالب اللجنة:

١- تحديد مصير جميع المخطوفين والمفقودين

- **الإفراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى** النائم في أدراج رئاسة الحكومة منذ أيار ٢٠٠٣، واتخاذ جميع الإجراءات المترتبة عن ذلك، ويأتي في سلم الأولويات العمل السريع وبكافة الوسائل من أجل **إطلاق سراح جميع الأحياء** منهم أينما وجدوا، **وإعلان وفاة الذين ثبتت وفاتهم**، على أن يجري السعي لتسليم جثثهم ورفاتهم إلى ذويهم لاحقا.
- **الكشف عن المقابر الجماعية** المنتشرة على الأراضي اللبنانية، والتي جرى تحديد أماكن وجودها في تقرير اللجنة الرسمية الأولى، **تحديد هويات أصحابها**، وإعادة **الرفات** إلى العائلات المعنية.
- إطلاق عملية "**حقيقة ومصالحة**"، يكون بموجبها الأشخاص المسؤولون عن الأفعال التي أدت إلى الاختفاء ملزمين بالاعتراف بجرائمهم و بالإدلاء بمعلومات تساهم في الكشف عن مصير المفقودين. وقد اختارت لجنة الأهالي سياسة "حقيقة ومصالحة" بدلا" من"سياسة حقيقة ومعاقبة" لأنها مدركة تماما" لمقتضيات الوضع اللبناني وخصوصياته.

ومنعا لتكرار سابقة عدم العقاب(Impunité) مستقبلا"، يقتضي التسلح بالأدوات القانونية اللازمة، لاسيما ضرورة انضمام لبنان إلى معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية وتعديل قانون العقوبات اللبناني لجهة تضمينه مفهومي جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية وجعلها غير قابلة للعفو، وجعل الملاحقات **القضائية بشأنها غير قابلة للسقوط بمرور الزمن.**

٢- إقرار نظام رعاية يهدف إلى التعويض عن الضرر المادي والمعنوي

بالعائلات بسبب اختفاء فرد أو أفراد من ذويهم. قد تكون هذه الرعاية على شكل تعويضات

20040427-0001b-r

مالية ومساعدات اجتماعية وإعفاءات وتقديمات متنوعة. مع الإشارة إلى وجود حاجة في بعض الحالات تستدعي العلاج النفسي.

نعلم يقيناً أن لا شيء يعوض الخسارة البشرية لكن ذلك يبقى حق من حقوقهم الأساسية كمواطنين.

٣- المطلب الأخير يفرضه **واجب التذكر**، وهو **إعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوما وطنيا للذاكرة وإقامة نصب تذكاري** تخليدا" لجميع ضحايا الحرب و يكون بمثابة إدانة ماثلة لجرائمها.

ونلفت النظر في هذا المجال إلى أن قضية المفقودين والمخطوفين هي كل لا يتجزأ. ونصر على تنفيذ كل المطالب التي سقناها آنفاً من أجل إقفال سليم لملف من أكثر ملفات الحرب اللبنانية إيلاما وأطولها عمراً.

رئيسة اللجنة
وداد حلواني

2004 04 27-0001c - 2

جرى تسليم إلى الوزير في مكتبه في مجلس النواب
بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠٠٤ الساعة ١١ قبل الظهر
الوفد: وداد حبيب رضا - مريم سعيدي
أودعت سالم.